



سي زوايا مظلمة كثيرة ... كاد ان يصاب بالانهيار نتيجة الضغط ... ثم خرج مبتسماً (لكنها ابتسامه هستيرية تصدر من ذوي الاحتياجات الخاصة)

انه يشكل خطراً على البحرين وشعبها



والمحائق التي تورط فيها من قبل فريق الاستجواب .
المأزوم فهل من المعقول ان يقوم تلفزيونها بمساعدة
المخطئ والمسيء لها بنشر أضاليه - فذلك
ينكشف الأمر انه حتى التلفزيون تحت سيطرته (

لماذا تم الضغط على بعض الصحف ؟

تلتقت الوراق معلومات ان بعض الصحف تلتقت شبه
التعليمات بأن الوزير ينتمي للعائلة المالكة وان إسقاطه
إعلامياً غير محبذ والقول بأنه اتهم بالخيانة وانه
تمرغ تحت سهام الوراقين العلمية والمعلوماتية مما
حذا ببعض الصحف تغيير مسار التغطية الصحفية
من جهة ومن جهة أخرى ما قام به تلفزيون البحرين
من دعم ودفع غير مسبوق لوزير التازيم من أجل أن
ينقذ موقفه بالظهور إعلامياً ولو من خلال الحديث
الضعيف والمليء بالتردد والخوف والانهيار كما
بدا في تلفزيون عطية الله وليس تلفزيون البحرين
(لأن البحرين هي من تضررت من مساوئ هذا
هو وزير الوزراء بحقيقته فاحكموا يا اولي الابواب .

أقر بفضل جميع الوزراء
أقر الوزير عطية بأن جميع الوزراء فاشلين مقصرين
ومهملين ويستحقون الاستجواب .. طبعاً هذا الجواب
جاء ضمن الهستيريا الذي لحقت بوزير التازيم اثناء
الاستجواب عندما اعترف بأنه سلم جميع الوزارات
بلا استثناء معلومات خاطئة وتشكل خطراً على برامج
وخطط تلك الوزارات، واران بعد هذا الاعتراف ان يخلص
نفسه فذهب بالقول ان كل الوزراء فاشلين ويستحقو
الاستجواب وانهم مقصرين مهملين ووو الخ - هذا
هو وزير الوزراء بحقيقته فاحكموا يا اولي الابواب .

الوزير لم يفرق بين المحور والاستنتاج وحضر دون أن يقرأ لأئحة الاستجواب

الوزير اعترف على نفسه لأنه لم يجد مفر واختلاق البراءة مسرحية فاشلة

صالحة لذلك بعد ٢٠ سنة، بل أن المنظمات الدولية لم
تسلم من الاتهام بالتنصير بحسب قول الوزير فهي التي
وضعت والزمّت الدول بإتباع أسلوب وزعمت أنه علمي
في حين أنه يسمح تقديراته بنسبة خطأ ٤٠٪ فما فوق.

وأضاف قائلاً «ثم لا ننسى خطأ المشرع الذي لم يلزم الوزير
بأخبار الوزارات بالأرقام الصحيحة، وما مهمة الجهاز إلا
جمع المعلومات وحفظها وتصنيفها فقط، وليهلك المال
العام ولتربك الوزارات وليضج الناس لنقص الخدمات،
وكل ذلك ليس من اختصاصه، وهل هو إلا كما يقول القائل
كالنوق يقتلها العطش من الظما والماء فوق ظهورها محمول،
وأما لمن تعنى بفوز الوزير واستقبله استقبال الفاتحين وودعه
توديع المنتصرين، وأكثر من تقبيل يديه ورأسه والتدلل
والخضوع إليه، فتقول أكملوا عرسكم الديمقراطي،
ومرروا الاستجواب الى المجلس، ولا تحرموا الناس من
مشاهدة زفاف عريسكم وتوجوه هناك بما شئتم
من الأكاليل، فهل تمتلكون الشجاعة لذلك؟».

أن للاستجواب محور وحيد كما جاء في لائحته، وهو)
أخفاء معلومات جوهرية أساسية تؤدي الى تعطيل التنمية
في جميع النواحي، وما النقاط التي ذكرها إلا استنتاجات
عقلانية لأسباب هذا الإخفاء، إذا فقد خلط بين الفعل
وأسبابه، فكان حاله كما قيل رميتي بدائها وانسلت،
وما محاولته لتبرئة ساحته، من خلال تناقض محاور
الاستجواب، التي جاء بها على نحو القضية المنطقية،
فهو الى ما فيه من خلط كما أوضحنا، معيب في المنطق
والقانون معاً، فقد بني على مقدمة باطلة، إذ ربط بين
التقصير والإهمال في تحديد المعلومات وبين عدم المعرفة».

ولفت بالقول «ولا يسلم هذا لاستدلال إلا بإثبات أن كل
من قصر أو أهمل في تحديد معلومة فهو جاهل بها، وإذا
لا ضرورة في الربط بين الأمرين فالاستدلال غير منتج
منطقياً، وأما قانونياً فقد نصب الوزير نفسه خصماً
وحكماً في أن واحد وأصدر حكم براءته بنفسه، وذلك
رغم اعترافه بما اتهم به وهو إخفاء المعلومات الضرورية،
ونفى مسؤوليته ليعلن على الملأ أن جميع وزراء الدولة
مقصرين لأنهم بنوا خططهم وأقاموا مشاريعهم الإنشائية
والمستقبلية على معلومات غير دقيقة و الرقم ٤٤٢ ألفا
إنما نشرت للقراءة فحسب، ولم يكلفوا انفسهم والعاملين
معهم حتى بالإطلاع على المعلومات الموجودة في موقع
الجهاز المرتبطين قبل رسم خططهم التي فوجئوا بعجزها
عن الوفاء بأغراضها حتى قبل قيامها، وهم يزعمون أنها

قال النائب السيد مكي الدواعي «لقد استوقفتني وأنا
أتصفح بعض الجرائد الصادرة يوم الجمعة حول وقائع
استجواب الوزير عطية الله، أمران الأول إصراره على
اصطناع رباطة الجأش والتبسم أمام الكاميرات ورجال
الصحافة والأعلام، مع أنه قبل دقائق من خروجه وبعد
مدخلات المستجوبين كان كالعصفور المبلل مهبط الرأس
ومطارق الحقائق تنهال عليه من كل حذب وصوب حتى
خشينا عليه الانهيار، وتزييف الحقائق، حيث اعتمد في
عرضه الذي بدى فيه كتمليذ يتمظهر بمظهر الأستاذ».

وقال «وزعم أن المستجوبين اختلط عليهم أمر التفريق بين
إدارتين وقانونين ونوعين من الإحصاء. ولا ادري إن كان قد
قرأ لائحة الاستجواب أم لا، فهي واضحة تماماً في التفريق
بينهما وذكرت إدارة الإحصاء ومهامها التي جاءت في المادة
رقم ٢ من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ كما أثبتت مهام
السجل الإسكاني المذكورة في المادة رقم ٦ من المرسوم بقانون
رقم ٩ لسنة ١٩٨٤م والمعدل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٦
فهل تعمد الوزير أن يضحك على الجميع بما فيهم نواب
الفرقة؟ أم أن من أعد له العرض سلفاً هو من فعل ذلك؟».

وقال «وأما دعواه بأن محاور الاستجواب قد برأته على
حد زعمه، فهذا هو الخلط البين والتخبط الواضح الذي
وقع فيه ورمى المستجوبين به، إذ لم يفرق بين المحور
والاستنتاج فجعل منها محاور، مع أننا قلنا مرارا وتكرارا

